مسار المفاوضات بين جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية إتفاقيات إيفيان أنموذجا.

The Progress of the Negotiations between the F.L.N. and the French Government: The Évian Accords as a Model

نعيمة طيب بوجمعة[*1]؛ علي العبيدي.[2]

[1] -جامعة ابن خلدون؛ تيارت (الجزائر).

-البرريد الالكتروني: *naima.tayebboudjema@univ-tiaret.dz*

[2] -جامعة أبي بكر بلقايد؛ تلمسان (الجزائر).

-البريد الالكتروني: *ali.eloubeidi@univ-tlemcen.dz*

تاريخ الإرسال: 2025/09/29؛ تاريخ القبول:2025/11/11؛ تاريخ النشر :2025/12/15.

الملخص:

لم تكن فكرة التفاوض مع جبهة التحرير الوطني الجزائرية مطروحة لدى ساسة فرنسا عقب إعلان الثورة في الأول من نوفمبر 1954؛ وهذا ما أطال أمد الصراع لسنوات طويلة، غير أن التغيرات العسكرية على جبهات القتال، والتطورات السياسية على الصعيد العربي والدولي، جعل فكرة التفاوض تجد صدى لدى الفرنسيين. وعلى إثر ذلك جرت عدة لقاءات سرية بين الطرفين لكن دون جدوى، لأنها اصطدمت بالغرور والتعالي الفرنسي. ولكن مع مجيء شارل ديغول إلى سدة الحكم في فرنسا اختلفت الرؤية بالتدريج، وتنامت الرغبة في التفاوض من قبل الفرنسيين، ولم يكن هذا الأمر يعكس

*المؤلف المراسل.

النوايا الصادقة للفرنسيين، وإنما عكس الهزيمة العسكرية والسياسية والدبلوماسية الفرنسية إزاء النجاحات العسكرية والسياسية والدبلوماسية التي كانت تحققها جبهة التحرير الوطني. فكان ديغول مجبرا على التفاوض والوصول بها إلى توقيع اتفاقيات إيفيان التي أنهت حقبة استعمارية امتدت 132 عاما.

الكلمات المفتاحية: مفاوضات إيفيان؛ جبهة التحرير الوطني؛ الجزائر؛ استقلال؛ فرنسا.

Abstract:

In our article, "The Progress of the Negotiations between the F.L.N. and the French Government: The Évian Accords as a Model" we revisit one of the most decisive chapters of Algeria's struggle for independence. When the revolution broke out on November 1, 1954, negotiation was the last thing on France's mind, a position that kept the war raging for years. Over time, however, the courage of Algerian fighters on the battlefield, together with mounting Arab and international support, began to shift the balance. France entered into secret contacts with the F.L.N., but these early efforts collapsed under the weight of French arrogance. Everything began to change with the return of Charles de Gaulle in 1958, when France realized that a military solution was out of reach. Negotiations became inevitable, leading to the Évian Accords of March 1962—an agreement that ended 132 years of colonial rule and marked Algeria's long-awaited independence.

Keywords: The Évian Accords; Algeria; F.L.N; France; Independence.

مقدمة:

لم تكن لفرنسا النية الصادقة في فتح باب المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني للتوصل إلى حل للقضية الجزائرية، لأن الحكومات

*المؤلف المراسل.

الفرنسية المتعاقبة، اعتبرتها مشكلة داخلية تخص الشأن الفرنسي وحده، وأمام الإصرار الرسمي على عدم إعطاء القضية الجزائرية بعدها الحقيقي عقد الأمور على الفرنسيين، وخلق حالة من عدم الاستقرار السياسي، خاصة وأن الرأي العام الفرنسي بدأ يمارس ضغطا على حكومته من أجل إيجاد حل للقضية غير الحلول العسكرية، بعدما تبين له بأن الحرب في الجزائر استنزفت القدرات الاقتصادية للبلد، وأثرت سلبا على المستوى المعيشي للمواطن الفرنسي، وهكذا تحولت القضية الجزائرية من مسألة استعمارية إلى أزمة وطنية فرنسية داخلية، كشفت عجز الحلول العسكرية والسياسة الاستعمارية التقليدية عن احتواء القضية.

فلما وجدت فرنسا نفسها مجبرة على التفاوض، سعت في البداية إلى التملص من الضغوطات الداخلية والدولية بادعاء عدم وجود محاور حقيقي يمثل الجزائريين، ورفضت الاعتراف بجبهة التحرير الوطني كممثل شرعي للشعب الجزائري واعتبرتها منظمة إرهابية (الزبيري، أ، 1984، ص: 90)، وهذا ما أخر فتح باب المفاوضات بين الطرفين منذ البداية؛ غير أن تطور أحداث الثورة الجزائرية، والانتكاسات التي تعرضت لها فرنسا في الجزائر، أجبر الفرنسيين في نهاية المطاف الإذعان للأمر الواقع، والدخول في مفاوضات حقيقية مع جبهة التحرير باعتبارها الممثل الوحيد للشعب الجزائري، ومع ذلك، حاولت فرنسا إثارة الشقاق والفتن بين قيادات الجبهة من أجل إفراغ المشروع التحرري الجزائري من مضمونه الحقيقي.

*المؤلف المراسل.

ولم تبدأ المفاوضات بمعناها الحقيقي إلا بعد أن تمكن اليأس من الفرنسيين وفي مقدمتهم الرئيس الفرنسي شارل ديغول (*Charles de Gaulle*)، الذي أدرك استحالة القضاء على الثورة الجزائرية عسكريا، ومع هذا اتبع سياسة المناورة والمراوغة، للتهرب من المسائل الجوهرية على رأسها عدم الاعتراف الصريح بجبهة التحرير كمحاور أساسي ووحيد للجزائريين، لكن في نهاية المطاف انقلب السحر على الساحر، واعترفت فرنسا بالجبهة ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الجزائري، الأمر الذي الطريق لعقد مفاوضات طوية وشاقة بينهما توجت بتوقيع اتفاقيات إيفيان التي مهدت لاستقلال الجزائر.

من هنا جاءت فكرة هذا المقال الموسوم بـ "مسار المفاوضات بين جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية: إتفاقيات إيفيان أنموذجا)"، الذي نسعى من خلاله إلى تسليط الضوء على الظروف والسياقات السياسية والعسكرية التي أحاطت بمرحلة التفاوض بين الطرفين، وتبيان الأسباب التي جعلت فرنسا تستعجل الوصول إلى اتفاق ينهي القضية الجزائرية، وإبراز قدرة المفاوض الجزائري وصموده الذي أجبر فرنسا على الاعتراف باستقلال بلاده. أما بالنسبة للمنهج المعتمد في هذه الدراسة، فهو المنهج التاريخي بآلياته المعروفة من استقراء وتحليل ومقارنة، قصد الإحاطة بأبعاد الموضوع وتحليلها ضمن سياقها التاريخي والسياسي، بما يسمح لنا بقراءة متوازنة لمسار المفاوضات ومخرجاتها.

1. ديغول وفكرة التفاوض:

*المؤلف المراسل.

على الرغم من كل المحاولات التي بذلتها الحكومات الفرنسية المتعاقبة للقضاء على الثورة الجزائرية، إلا أنها عجزت عن تحقيق أي نصر ملموس، مع أنها انتهجت سياسات قمعية وحلول وحشية همجية، كتدمير القرى والأرياف، والقمع والإيقاف الجماعي؛ وعمليات الموت البطيء عبر سياسة تجويع الشعب وإقامة محتشدات الموت، وجميعها تندرج في إطار الإبادة البشرية، هدفها إسكات صوت الثورة والقضاء عليها، وعلى الرغم من تلك السياسات القمعية، لم يتوان الشعب الجزائري عن الالتفاف حول ثورته، كما تأكدت الأحزاب المترددة من أصالة الثورة وقوتها وصمودها فانضموا إليها، وقاموا بالاحتجاج على حرب الإبادة، مما أدى إلى انتشار الثورة بين فئات المجتمع كافة (بوعزيز، 1979، ص: 32، 39).

وضعت قيادة الثورة الجزائرية استراتيجيتها وأسلوبها الخاص لمجابهة جميع التحديات والصعاب التي واجهتها في صراعها مع المحتل الفرنسي، مستندة على شرعيتها الثورية من الشعب الجزائري، باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد له، كما تكيفت مع تطورات السياسية والعسكرية، فطوعت وسائل كفاحها حسب إمكانياتها المادية والبشرية النابعة من إرادتها والمنسجمة مع أيديولوجيتها التي أعلنتها منذ اللحظة الأولى في الفاتح من نوفمبر 1954، ألا وهي الكفاح بجميع الوسائل لتحقيق الهدف المنشود، وهو الاستقلال وتأسيس دولة جزائرية ديمقراطية اجتماعية ذات سيادة في إطار المبادئ الإسلامية(بن يوسف، 2004، ص: 133).

2. ديغول ومسألة إنهاء الثورة الجزائرية:

*المؤلف المراسل.

أدى استمرار الثورة الجزائرية والانتصارات، وما حققته من انتصارات مع مرور الوقت إلى ترسيخ عقدة العجز الفرنسي في القضاء عليها، فشرعت الأطراف الفرنسية المختلفة (المؤسسة العسكرية، الحكومة، المستوطنون، الأحزاب الفرنسية بمختلف مشاربها) تحميل بعضها البعض مسؤولية هذا العجز والإخفاق. وفي يوم 13 ماي 1958 قاد مجموعة من الجنرالات الفرنسيين في الجزائر عملية انقلابية على الحكومة الفرنسية في باريس؛ ساندهم في ذلك المتطرفين من المستوطنين، الذين طالبوا بتسليم السلطة إلى الجنرال شارل ديغول، فقام البرلمان الفرنسي باستدعاء الجنرال ديغول، وقلده السلطة في الأول من جوان 1958، واشترط ديغول القيام بتعديلات دستورية هامة، تمنح لرئيس الجمهورية صلاحيات واسعة، فانهارت بذلك الجمهورية الرابعة وقامت الجمهورية الخامسة(بلاح، 2000، ص: 147).

وبعد عودة الجنرال ديغول للحكم وقيام الجمهورية الخامسة، وبعد مرور أربع سنوات على انطلاق الثورة الجزائرية، اتجهت الأنظار إليه لإيجاد حل للقضية الجزائرية(أزغيدي، 2009، ص: 261). وكان رهانه الأول على الحسم العسكري كبيرا، إذ استقر في ذهنه الاعتقاد بإمكانية التحكم في الوضع، بل وحتى القضاء على (التمرد) القائم بالجزائر منذ قرابة أربع سنوات في أجل أقصاه سنتان في أسوأ الاحتمالات، ويكفي لتحقيق ذلك توفير الوسائل اللازمة، واعتماد أساليب أكثر فعالية في الحرب الدائرة مقارنة بما اعتمدته حكومات الجمهورية الرابعة خلال السنوات الماضية(عباس، 2007، ص: 649، 655)، التي لم تكن لها الإرادة السياسية الكافية لحل القضية الجزائرية

*المؤلف المراسل.

حلا عادلا، ولأنها لم تأخذ بعين الاعتبار مطالب وانشغالات الشعب الجزائري، وسعيها الدائم لفرض حلول تخدم المصالح الفرنسية فقط (بن خليف، 2009، ص: 213).

منذ البداية سعى الرئيس شارل ديغول إلى إتباع سياسة العصا والجزرة لإنهاء القضية الجزائرية، ومن هنا اتبع مخططات إصلاحية وعسكرية (أنظر التعليق رقم1) في آن واحد، مثل تنفيذ مشاريع اقتصادية واجتماعية (أنظر التعليق رقم2) من أجل إرضاء الشعب الجزائري، ودفعه للتخلي عن مساندة الثورة، وفي نفس الوقت الضغط العسكري على جبهة وجيش التحرير الوطني للقضاء على الثورة الجزائرية في أسرع وقت (عمورة، 2006، ص: 415).

لقد حاول الرئيس ديغول، بما عرف عنه من مكر سياسي، إتباع استراتيجيته بطرح مبادرات سياسية ذات طابع تصالحي وفق آليات خادعة بقصد زعزعة صفوف الجبهة وإضعاف موقفها وإحراجها أمام الشعب الجزائري والرأي العام العالمي، فقدم عدة مبادرات أو مشاريع تسوية، من أبرزها "سلم الشجعان" (أنظر التعليق رقم3) في يوم 23 أكتوبر 1958، وحق تقرير المصير الذي ورد في تصريح 16/9/ 1959، وتصريح 1959/11/10، وكان الهدف الفعلي من وراء هذه المبادرات المفخخة زرع الانقسام داخل صفوف قيادة الثورة تمهيد للقضاء عليها، ومن ثم كسب تعاطف الرأي العام الدولي، خاصة هيئة الأمم المتحدة (شريط و آخرون، 2007، ص: 23).

لم تجدي محاولات الرئيس الفرنسي الإصلاحية والعسكرية نفعا، ولم تحقق أهدافه في القضاء على الثورة الجزائرية، بلى على العكس، كان للانتصارات العسكرية والدبلوماسية التي حققتها

*المؤلف المراسل.

جبهة وجيش التحرير الوطني كافية لإجباره على الرضوخ للأمر الواقع (بن يوسف، 2004، ص ص: 136 -135)، والقبول بالدخول في مفاوضات مع جبهة التحرير باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري، كشرط أساسي لحل القضية الجزائرية (نايت قاسم، 1979، ص 39).

وعلينا أن نتذكر بأن موقف الرئيس ديغول الساعي للتفاوض مع جبهة التحرير الوطني، لم يكن شفقة على الشعب الجزائري ولا مقتنعا بالأعمال الإجرامية من إبادة وقمع التي ارتكبها الجيش الفرنسي، وإنما كان نتيجة لمرارة الحرب التي أثرت على حياتهم السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى يأسهم من تحقيق النصر والقضاء على الحلم الجزائري في الحرية والاستقلال، لاسيما أن استمرار الحرب التي مر عليها ست سنوات، برهن عن صمود الجزائريون وشجاعتهم واستماتتهم على انتزاع السيادة والاستقلال، في حين برهنت القوات الفرنسية المدججة على عجزها عن تحقيق النصر، ومن خلال ذلك ظهرت المواقف الجديدة المغايرة للمواقف القديمة(خضير، 2006، ص 358).

فانتقال الرئيس ديغول إلى مرحلة التفاوض، لم يكن بإرادة وقناعة خالصة، إنما كان مجبرا عليها بعد فشل خطوات الإصلاح والحل العسكري، وأراد من خلال المفاوضات عرقلة المشروع الجزائري في الحرية والاستقلال عبر خلال التسويف والمماطلة، وهو ما ستثبته الأحداث القادمة(الجنيدي وآخرون، 1986، ص ص: 36 -35) عكس جبهة التحرير الوطني التي أعلنت عن رغبتها في التفاوض من أجل ضمان

*المؤلف المراسل.

حقوق الشعب الجزائري منذ اللحظة الأولى لاندلاع الثورة التحريرية (يخلف، 2015، ص 340).

وبناء على ما سبق، كانت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية(شريط وآخرون، 2007، ص: 23) مستعدة للدخول في محادثات مع الحكومة الفرنسية لبحث الشروط السياسية والعسكرية لإيقاف القتال وضمان تطبيق حق تقرير المصير للشعب الجزائري، لكنها رفضت أي اقتراح يتعلق بالاندماج أو الاتحاد مع فرنسا، وأمام عزيمة الثوار تبخرت من جديد الآمال الدبلوماسية للرئيس ديغول في الاحتفاظ بالجزائر، مما اضطره أخيرا للرضوخ لشروط جبهة التحرير، والدخول معها في مفاوضات جدية(عمورة، 2006، ص: 421)، وما أجبره على ذلك تأثير الثورة الجزائرية المباشر والعميقة على الحياة الفرنسية في مختلف المجالات: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية(العسلي، 2010، ص: 75).

خلاصة القول، شكل تولي شارل ديغول مقاليد حكم فرنسا نقلة نوعية في تعامل فرنسا مع الثورة الجزائرية، إذ اختلفت سياسته عن سياسات الحكومات الفرنسية السابقة (1954 -1958) التي انتهجت (أنظر التعليق رقم4) سياسات انتهت في أغلبها إلى لغة المواجهة المسلحة ورفض الاعتراف بجبهة التحرير الوطني كممثل للشعب الجزائري. وبفضل هذا التغيير السياسي تم إعادة النظر في الأزمة الجزائرية، ومهد لاحقا للمفاوضات الفعلية التي ستفضي لإتفاقيات إيفيان.

لقد اختلف تعاطي ديغول مع الثورة الجزائرية عن أساليب سابقيه في اعتماد وسائل وآليات جديدة، تهدف إلى الحفاظ على البقية الباقية من المصالح الفرنسية في الجزائر، فحملت هذه السياسات في ثناياها

*المؤلف المراسل.

مناورات خطيرة على مسار الثورة الجزائرية لإضعافها، وفي ذات الوقت محاولة إقناع القيادة الجزائرية بالقبول بما كان يسعى إليه من تأكيد للمصالح الفرنسية في الجزائر(مسعود، 2016، ص: 290).

3. ديغول والدعوة للتفاوض:

لم يتوان الرئيس الفرنسي ديغول عن استخدام جميع الوسائل لإضعاف موقف الجبهة، فكل مبادرة قدمها، كانت تهدف أساسا تعزيز مكانة فرنسا في صراعها مع الجبهة، لكن الذي دفعه لتغيير رأيه زيارته للجزائر في ديسمبر 1960 من أجل شرح سياسته الجديدة إذ استقبله الجزائريون وهم يحملون علم جبهة التحرير الوطني، وينادون بشعاراتها، فعاد إلى باريس وهو على قناعة تامة بأن أي مناورات لا يمكنها أن تزحزح موقف الجبهة في مسألة الحرية والاستقلال، كون الشعب الجزائري يقف خلفها ويساندها(أزغيدي، 2009، ص ص: 263 -262)، وبذلك لم يبق أمامه سوى التواصل مع الجبهة وفتح قناة المفاوضات من أجل المحافظة على أكبر قدر ممكن من المصالح الفرنسية في الجزائر.

وبناء عليه، ركز ديغول على مسألة التفاوض التي سبق وأن فتح بابها في 1959/11/10 عندما عرض على قيادة جبهة التحرير الوطني الدخول في محادثات لبحث شروط إنهاء الحرب، إلا أن القيادة الجزائرية أحست بأنها واحدة من مناوراته، فكان ردها بالقبول شرط أن يكون وفدها المفاوض هم الوزراء الخمسة المعتقلين في فرنسا، لكن ديغول رفض ذلك (بلجة، 2018، ص: 83).

*المؤلف المراسل.

وكانت أول حالة توافق على اللقاء في مولان في الفترة ما بين 25 -29 جوان 1960، في جو من عدم الثقة المتبادلة انطلقت المفاوضات، وتبين بمرور الوقت أن الفرنسيين غير جادين في إيجاد حل نهائي للأزمة مما دفعه للانسحاب من دون تحديد موعد جديد لعقد جولة جديدة من المفاوضات (بلجة، 2018، ص: 184).

ولم تغلق جبهة التحرير الوطني الباب أمام دعوة التفاوض من جانب ديغول، إذ أعلنت في يوم 1961/1/16 عن استعدادها مرة مجددا للتفاوض شريطة تقديم ضمانات تكفل نجاح مقاصد المفاوضات بين الطرفين، وكانت هذه الدعوة بمثابة بالون اختبار للفرنسيين في إظهار مدى استعدادهم لمناقشة القضية الجزائرية بجدية ووضوح(يوسفي، 2011، ص56)، لاسيما وأن التطورات السياسية والعسكرية في الجزائر لم تكن في صالحهم؛ فقد اقتنعوا أن استمرار الحرب في الجزائر أصبح مكلفا، فلابد من العمل على وقف نزيف الاقتصاد الفرنسي نتيجة هذه التكاليف، فتمت الاتصالات من جديد بين الطرفين من أجل عقد جولة جديدة من المفاوضات، وبالفعل جرى الاتفاق على جولة جديد من المفاوضات في لوسرين (*Lucerne*) في 1961/2/20. وجرى النقاش خلال المفاوضات على حدود الدولة الجزائرية بعد الاستقلال، حيث أرادت فرنسا أن تشمل الدولة المناطق الشمالية فقط دون الصحراء، في حين طالب الوفد الجزائري أن تكون الدولة الجزائرية بحدودها الطبيعية كاملة، وكان تباعد الآراء بخصوص الصحراء سببا في انتهاء المفاوضات بلا نتيجة تذكر(أزغيدي، 2009، ص: 256).

4. مفاوضات إيفيان الأولى:

*المؤلف المراسل.

بمرور الوقت لم يعد أمام فرنسا سوى أن تكون أكثر جدية في التفاوض مع جبهة التحرير الوطني، خصوصا أمام إصرار الجبهة على مواقفها بخصوص الثوابت وفي مقدمتها وحدة الأرض الجزائرية (بلجة، 2018، ص: 186)، ونتيجة لذلك، أصدر مجلس الوزراء الفرنسي بيانا في 1961/3/15، عبر من خلاله رغبته في إجراء مفاوضات علنية مع جبهة التحرير، في المقابل لم تغلق جبهة التحرير الباب أمام هذه الدعوة، إذ أدلى فرحات عباس بتصريح يوم 1961/3/23 أوضح فيه أن المفاوضات ستنطلق قريبا؛ ومؤكدا أن التفاوض ليس معناه السلام، وأن الحرب يمكن أن تستمر لوقت طويل.

وفي أواخر مارس 1961 كان الطرفان قد وضعا الترتيبات التنظيمية الأخيرة لبدء المفاوضات، فطلبت فرنسا أن تكون المباحثات في الأراضي الفرنسية. ولكن الجانب الجزائري رفض هذا المقترح الفرنسي، واقترح أن تكون سويسرا مكان عقد المفاوضات، لضمان حرية وفد جبهة التحرير في التواصل مع الصحافة العالمية التي ستتابع جلسات المفاوضات، كما اشترطت جبهة التحرير الوطني إشراك الوزراء الخمسة المعتقلين في السجون الفرنسية في المفاوضات، فوافقت الحكومة الفرنسية على استشارتهم خلال جلسات التفاوض، بالمقابل وافقت الجبهة على عقد جلسات المفاوضات في إيفيان الفرنسية (بلحاج، 2010، ص 368)، وبذلك تم تجاوز أخر العقبات التنظيمية لعقد المفاوضات.

مما سبق، يتضح لنا أن جبهة التحرير الوطني بصمودها على جبهات القتال وثبات موقفها بشأن حقوق الشعب الجزائري في الحرية

*المؤلف المراسل.

والاستقلال، وبفعل الانعكاسات السلبية للتطورات العسكرية لما يحدث في الجزائر على الرأي العام الفرنسي، نجحت في قيادة الجانب الفرنسي خلال الاتصالات السرية التي دامت من فيفري إلى بداية ماي 1961 إلى ما كان يتهرب منه الجانب الفرنسي منذ أكثر من عامين، وهو الاعتراف بالطرف الجزائري والجلوس معه على مائدة المفاوضات ندا لند وبشكل علني، وهذا بحد ذاته كان انتصارا معنويا كبيرا لصالح الجبهة ومهد لها الطريق لتحقيق الاستقلال(العبيدي، 2018، ص: 154).

ويتجلى ذلك بوضوح في تصريح رئيس الوفد الجزائري كريم بلقاسم يوم سفره في 1961/3/18، حين قال: "إننا في مفاوضات إيفيان سندخل في فترة حاسمة من كفاحنا ومن تاريخنا" (المجاهد، 1962)، وختم تصريحه قائلا: "إننا نعرب عن أملنا في أن يكون الطرف الفرنسي قد آمن بأن عهد الاستعمار قد انتهى بدون رجعة". واستمد المفاوض الجزائري تفاؤله وقوته من وقوف الشعب الجزائري خلفه، إذ علق كريم بلقاسم، قائلا: "سنحرص على أن نكون في مستوى قيمة شعبنا وفي مستوى تضحياته"، فضلا عن الدعم الدبلوماسي الكبير الذي حظيت به الجبهة على الصعيدين العربي والدولي، عبر كم كبير من برقيات الدعم والمساندة من مختلف العواصم العربية والدولية، وهذا ما أعطى دافعا معنويا كبيرا للمفاوض الجزائري جعله يشعر بأنه ليس وحيدا في مواجهة الجانب الفرنسي (المجاهد، 1962).

وبعد أن تم الاتفاق بين جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية على ذلك، أعلن كلاهما في آن واحد في 1961/3/30 عن

*المؤلف المراسل.

بدء المفاوضات في إيفيان يوم1961/4/7. وإثر هذا الإعلان المشترك بين الطرفين ساد مناخ متوتر في فرنسا، إذ شهدت حادثة اغتيال سياسي مرتبطة بهذا الإعلان، حيث أقدم المتطرفون على اغتيال رئيس بلدية إيفيان الاشتراكي كاميل بلان (*Camille Blanc*) في 31 مارس محاولة منهم لعرقلة الاستعدادات لاستضافة الجولة الأولى من المفاوضات الرسمية (بلحاج، 2010، ص ص: 369 -368).

كما صرح لويس جوكس (*Louis Jox*) وزير الدولة المكلف بشؤون الجزائر في الفاتح أفريل خلال ندوة صحفية في وهران أن المفاوضات ستضم أيضا الحركة الوطنية الجزائرية التي يتزعمها مصالي الحاج(بن أزواو، 2016، ص 73)، وعلى ما يبدو أن هذا التصريح كان جزءا من مناورات فرنسا للضغط على جبهة التحرير الوطني، نظرا للخلافات بين جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية، والغاية من ذلك ضمان المصالح الفرنسية في الجزائر، وعلى إثر هذا التصريح أعلنت الجبهة على الفور أنها لن تحضر جلسات التفاوض في إيفيان، وبناء عليه ألغي موعد انعقاد المفاوضات في 1961/4/7، وما زاد الطين بلة ما شهدته الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 22 - 25 أفريل، إذ جرت محاولة انقلاب عسكري بقيادة الجنرالات الأربعة: موريس شال (*Mouris Challe*) وإيدموند جوهو (*Edmond Jouhoud*) وراوول صالان (*Raoul Salan*) وأندري زيلر (*André Zeller*)، وكان الهدف من الانقلاب الإطاحة بالرئيس ديغول في باريس، وإقامة سلطة جديدة قادرة على مواصلة الحرب والاحتفاظ بالجزائر لفرنسا. ولكن الانقلاب فشل نظرا لدعم غالبية الجيش

*المؤلف المراسل.

الفرنسي الرئيس ديغول وحكومته (بلحاج، 2010، ص 372)؛ وعلى إثر هذا الانقلاب اقتنع الرئيس ديغول بخطورة تداعيات القضية الجزائرية على مستقبل فرنسا، وأن الإسراع في حل الأزمة سوف يجنب البلاد انزلاقات خطيرة قد تودي إلى حرب أهلية.

وبناء عليه، أظهر ديغول مرونة كبيرة في إعادة الدعوة لعقد المفاوضات، وكان رد الحكومة المؤقتة ايجابيا، فتسلم لويس جوكس اقتراحا من الحكومة المؤقتة عبر الحكومة السويسرية بقبول استئناف المفاوضات، ورد الجانب الفرنسي بالإيجاب، ودعا ديغول إلى سرعة انعقادها(بوحوش، 1997، ص ص: 530 -529)، ونشر الطرفان إعلانا مشتركا في كل من باريس وتونس، تم فيه تحديد موعد انطلاق المفاوضات في 1961/5/20، وهذه المرة لم يحل أي طارئ أمام انطلاق المفاوضات في موعدها المحدد.

1.4. تشكيلة الوفدين الجزائري والفرنسي:

تألف الوفد الجزائري المشارك من ثلاثين عضوا برئاسة كريم بلقاسم وزير الخارجية في الحكومة الجزائرية المؤقتة منهم ثمانية مفاوضين رئيسيين، هم: الثمانية هم: وزير الخارجية كريم بلقاسم، أحمد فرانسيس وزير المالية، سعد دحلب الأمين العام لوزارة الشؤون الخارجية، محمد الصديق بن يحيى مدير ديوان رئيس الحكومة، الطيب بولحروف ممثل الجبهة في روما، أحمد بومنجل مدير الشؤون السياسية بوزارة الإعلام، وضابطين من هيئة الأركان العامة هما: الرائد سليمان والرائد علي منجلي، ورضا مالك مدير جريدة المجاهد

*المؤلف المراسل.

وكان الناطق الرسمي باسم الوفد، والباقي كانوا من الخبراء والكتاب والحراس.

أما الوفد الفرنسي فكان برئاسة لويس جوكس وزير الشؤون الخارجية، إلى جانب رولاند كادي (*Roland Cadet*) عضو مجلس الدولة، برنار تريكو (*Bernard Tricot*) مستشار برئاسة الجمهورية برونو دولوس (*Bruno Deleusse*) مدير الشؤون السياسية بوزارة الشؤون الجزائرية، فيليب تيبو (*Philipe Thibaud*) رئيس مصلحة الإعلام بالوزارة نفسها، السيد بوريي (*M. Bourillet*) ممثل وزارة الإعلام، الجنرال سيمون (*Général Simon*) والعقيد سيغان بازي (*Séguins Pazzis*) وهما من المقربين من الرئيس ديغول، إضافة إلى كلود شاييه الحقوقي والدبلوماسي ورولان بيكر مفتش مالي(بلحاج، 2010، ص ص 375 -374)، والملاحظ على الوفد الفرنسي تكون في معظمه من كفاءات تكنوقراطية من ذوي العقول المتفتحة اختارهم ديغول من أجل إنجاح المفاوضات(مالك، 2003، ص 166).

سعى ديغول إظهار حسن النية من جانبه عشية انطلاق المفاوضات، وذلك عبر اتخاذ سلسلة من الإجراءات غرضها تحقيق شيء من الانفراج وتهيئة المناخ العام للحوار، فأعلن عن إعادة لواء من القوات الفرنسية وأسراب من الطائرات إلى فرنسا، وإطلاق سراح 6000 معتقل معظمهم من مناضلي جبهة التحرير الوطني، وتسريح قسم من الجزائريين المقيمين في مراكز التجميع (المحتشدات)، وتحسين ظروف إقامة الوزراء الخمسة المسجونين، إذ تم تحوليهم من جزيرة إيكس إلى قصر توركان (*Château de Turquant*)، وأخيرا

*المؤلف المراسل.

الإعلان من جانب واحد عن هدنة تقضي وقف العمليات الهجومية لشهر واحد(ديغول، 1986، ص 126).

وفي يوم السبت 1961/5/20 حطت طائرات مروحية فرنسية تحمل الوفد الجزائري على مشارف قصر (بوادافو) (*Bois d'Avault*) مقر انعقاد المفاوضات بمدينة إيفيان، وفي الساعة العاشرة وخمس وأربعين دقيقة دخل المندوبون الجزائريون قاعة المؤتمرات، وجلس الوفدان في مقاعدهم وكان التوتر والصمت سيد الموقف آنذاك (أزغيدي، 2009، ص: 234)، وقد خفف من حدته اللياقة الدبلوماسية من خلال نبرة الصوت واختيار العبارات المناسبة أثناء التخاطب، وكان جوكس يخاطب كريم بلقاسم بعبارة (السيد الرئيس)، وافتتحت الجلسة الرسمية في الساعة الحادية عشرة بمداخلتين تمهيديتين: الأولى لرئيس الوفد الفرنسي لويس جوكس لمدة 20 دقيقة؛ الثانية لرئيس الوفد الجزائري كريم بلقاسم لمدة 14 دقيقة(مالك، 2003، ص ص: 166- 167).

على العموم، اتسمت جلسات مفاوضات إيفيان الأولى التي جرت ما بين 20 ماي إلى 13 جوان 1961 بالصعوبة والتوتر نتيجة فقدان جسور الثقة، لذا لم تسر المفاوضات وفق جدول أعمال مضبوط ومحدد، نتيجة صعوبة التواصل بين الطرفين فيما يخص القضايا المطروحة، وفي بعض الأحيان كان يتم إيقاف النقاش في القضايا الخلافية، والعودة إليها بعد انتهاء حالة التوتر بين الطرفين، ومن أهم المحاور التي جرى النقاش حولها: مجال المفاوضات ومستقبل العلاقات بين الجزائر

*المؤلف المراسل.

وفرنسا وضمانات تقرير المصير ومشكلة الأوربيين (المستوطنين) في الجزائر ومشكلة الصحراء (جريدة المجاهد، 1962).

وكان الخلاف منذ البداية حول المواضيع القابلة للتفاوض، حيث كان الوفد الفرنسي يريد التباحث في كل شيء، لاسيما مستقبل العلاقات بينهما، لكن الوفد الجزائري يريد التفاوض فقط حول مسألة تقرير المصير وتأجيل باقي المسائل ما بعد تحقيق تقرير المصير(بلحاج، 2010، ص 367) إلى جانب المطالبة بتقديم ضمانات واضحة من الجانب الفرنسي لتحقيق ذلك(مالك، 2003، ص 186). لاسيما وأن الوفد الفرنسي كان يناور في هذا الجانب عبر طرح مسألة الأقليات، تماشيا مع طرح ديغول حول ما سماه "مختلف السكان الجزائريين"، هذه الأطروحة مفادها أن الجزائر بامتدادها الجغرافي وتكوينها البشري في ذلك الوقت لم تشكل أبدا دولة مستقلة، وهو ما يعني استبعاد "الأقليات" من مسألة حق تقرير المصير(ديغول،1986، ص397، 381).

وهكذا فشلت المفاوضات في إيفيان، ويرجع السبب إلى عدة عوامل، من بينها: تهرب الطرف الفرنسي في الدخول في مفاوضات جدية، وتحديد موقف واضح من القضايا الخلافية التي تتمثل في مشكلة الصحراء إذ أصرت فرنسا على عدم اعتبارها جزءا من الجزائر، وقضية فرض الجنسية المزدوجة للفرنسيين في الجزائر، فضلا عن توقيع اتفاق وقف إطلاق النار كأولوية لاستمرار المفاوضات (أزغيدي، 2009، ص 267)، وأشهد الوفد الجزائري الرأي العام الدولي على أن الطرف الفرنسي هو الذي قطع المفاوضات لأنه رفض الاعتراف

*المؤلف المراسل.

بالمسائل الجوهرية(الجنيدي وآخرون، 1986، ص ص 414 -420)،خصوصا قضية الصحراء التي ظل موقف الرئيس ديغول منها متشددا ومتمسكا بضرورة فصلها عن الجزائر.

بالمقابل، ظل الوفد الجزائري مصرا على أن تكون الصحراء ضمن حدود الدولة الجزائرية المستقبلية. وهذا ما وسع الهوة بين الوفدين؛ وعبر رئيس الوفد الجزائري عن موقفه في اليوم التالي لانتهاء المفاوضات بتاريخ 14 جوان، إذ انتقد المقترحات الفرنسية بخصوص خريطة الجزائر المستقلة، وكيف أنها تريد فصل الصحراء لما فيها من خيرات؛ وعلق قائلا: "حذف أربعة أخماس تراب الجزائر لتصبح تحت حكم عناصر تابعة للسيادة الفرنسية وإفلات خيرات الجزائر بصفة عملية وقانونية من بين أيدي الجزائريين" (جريدة المجاهد، 1961)، ومن ثم علق على القرار الفرنسي بتعليق المفاوضات، قائلا: "لقد أرادت الحكومة الفرنسية لأسباب تخصها وحدها أن توقف المفاوضات لمدة خمسة عشر يوما، وينبغي عليها أثناء هذا الأجل أن تبين من جديد موقفها، أما نحن فقد اخترنا السلم عن طريق المفاوضات".

لقد أظهرت مفاوضات إيفيان الأولى أن فرنسا لن تتخلى عن مصالحها في الجزائر بسهولة، ولكن موقف الوفد الجزائري المفاوض الصلب قطع الطريق على الفرنسيين لنيل ما يريدون(العبيدي، 2018، ص 156). كما أظهرت المفاوضات تباينا حادا في مواقف الطرفين، إذ تمسك الوفد الجزائري بمطلب الحرية والاستقلال التام بحدود الجزائر المعروفة بلا أدنى نقصان، دون أي التزامات تثقل كاهل الدولة الجديدة لصالح فرنسا، في حين كانت سعى الوفد الفرنسي إلى جعل

*المؤلف المراسل.

المفاوضات مناسبة لفرض إملاءاته الإملاءات بما هيمنته الاستعمارية المفروضة بالقوة بصيغ جديدة كما ذكره سعد دحلب. وحين رفض الوفد الجزائري تلك الإملاءات، كان القرار الفرنسي بوقف المفاوضات، إذ لم يكن يتصور بتاتا أنه سيجد أمامه خصما عنيدا إلى هذه الدرجة، كما أصر الوفد الفرنسي على مناقشة ملف وقف إطلاق النار بمعزل عن باقي الملفات الجوهرية الأخرى المطروحة للنقاش، ما أدى في النهاية إلى تعليق المفاوضات.

5. مفاوضات إيفيان الثانية ووقف إطلاق النار:

1.5. تواصل الاتصالات:

على الرغم من فشل مفاوضات إيفيان الأولى، لم يقطع الطرفان خيط التواصل، بل على العكس أدركا أهمية استمرار التواصل والاتصال. وبناء عليه، عينت جبهة التحرير الوطني سعد دحلب ليكون حلقة الاتصال مع الجانب الفرنسي، مهمته استئناف التفاوض وتهيئة الظروف، وهذا ما فتح الباب لعقد لقاءات سرية بينهما (مالك، 2003، ص 145)، وهي:

أ. **مفاوضات لوغرين (*Lugrin*) 20 -28 جويلية** 1961 (انظر التعليق رقم5): فشلت بسبب الخلاف العميق حول وحدة التراب الجزائري، وذلك بسبب مناورات الوفد الفرنسي الذي حاول اللعب على وتيرة الصحراء الجزائرية، وضع الجالية الفرنسية في الجزائر (الجنيدي و آخرون، 1986، ص ص 390 -389).

*المؤلف المراسل.

ب. لقاءات مدينة بال (*Bale*): اللقاء الأول ما بين 28 -29 أكتوبر 1961، والثاني في 9 /11/ 1961 وكان الوفد الجزائري يتألف من محمد الصديق بن يحيى ورضا مالك .

ج. محادثات دحلب جوكس في روس (*Rousses*): الأولى في 1961/12/9، والثانية في 23 /1961/12 والتي جمعت كلا من سعد دحلب ولويس جوكس، تم خلالها مناقشة قضايا التعاون وحفظ النظام أثناء المرحلة الانتقالية ومسألة العفو الشامل (بلحاج، 2010، ص ص 403- 405).

د. **محادثات روس الثانية في الفترة 11 - 1962/2/19**: تعتبر هذه المرحلة الأكثر أهمية، حيث كانت أكثر اتساع من حيث طبيعة الوفدين والآليات التي ناقشت القضايا العالقة بين الطرفين، وكانت الرغبة الفرنسية في تذليل كل العقبات ترجمة لرغبة الرئيس ديغول الذي دعا الوفد الفرنسي للعمل بكل ما في وسعه من أجل التوصل إلى اتفاق شامل ينهي الخلافات (أنظر التعليق رقم6)، ويمهد لعقد جولة نهائية علنية تتوج بوقف إطلاق النار.

ساهمت هذه اللقاءات السرية في تقريب وجهات النظر بين الطرفين، خاصة مع الانتصارات المتواصلة التي حققها جيش التحرير، ما دفع الطرفين إلى إعادة إحياء المفاوضات من جديد دون أي محاولات لإفشالها، خصوصا وأن الرئيس ديغول تمكن من سحب البساط من تحت الأطراف التي كانت تعارض فكرة التفاوض(منغور، 2006، ص ص 194- 197)، واقتنع بأن مستقبل فرنسا سيبقى مسدودا كلما امتد أمد الحرب في الجزائر(شريط، ع، ص 132).

*المؤلف المراسل.

وبالفعل توج اللقاء الأخير في يوم 19 /1962/2 على الساعة الثالثة صباحا بوضع المسودة النهائية لاتفاق وقف إطلاق النار، ومع ذلك طالب الوفد الجزائري بتأجيل عملية التوقيع على الاتفاق بشكله النهائي لحين عرضه على المجلس الوطني الجزائري، باعتباره الجهة العليا المخولة لإعلان عن وقف إطلاق النار رسميا، فافترق الوفدان لحين حصول الموافقات اللازمة لاستكمال إجراءات التوقيع(هشماوي، 1998، ص 198).

فعقد المجلس الوطني الجزائري دورة استثنائية يوم 1962/2/22، قدم خلالها سعد دحلب عرضا مفصلا لمضمون الاتفاقية التي جرى التوصل إليها، ولم يكن أمام المجلس إلا خيار الموافقة أو الرفض بمعنى عدم إمكانية إجراء أي تعديل عليها، وفي 27 فيفري تم التصويت بالأغلبية على نصوص الاتفاقية، وهو ما مهد لعقد مفاوضات علنية، والإعلان عن اتفاق وقف إطلاق النار بشكل رسمي، خاصة وأن الوفد الفرنسي أخذ الموافقة من الرئيس ديغول بالإمضاء على الاتفاق الذي توصل إليه الطرفان (مالك، 2003، ص ص 230 -229).

2.5. بدء مفاوضات إيفيان الثانية:

بعد موافقة المجلس الوطني للثورة الجزائرية على مسودة الاتفاقية، بدأت الترتيبات لعقد جولة المفاوضات العلنية بين الطرفين، وتم الاتفاق أن يكون موعد بداية المفاوضات يوم 1962/3/7 بشكل رسمي وعلني؛ إذ صدر بيان رسمي من قبل الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم 5 /1962/3، يعلن فيه أن وفدي الطرفين سيجتمعان يوم 1962/3/7.

*المؤلف المراسل.

ضم الوفد الجزائري كلا من: كريم بلقاسم رئيسا للوفد، لخضر بن طوبال، سعد دحلب، محمد يزيد كأعضاء ممثلين عن الحكومة المؤقتة، ومحمد الصديق بن يحيى، الطيب بولحروف، رضا مالك، الصغير مصطفاي والعقيد عمار بن عودة. أما الوفد الفرنسي كان برئاسة لويس جوكس، وضم كلا من: روبير بيرو، جون دو بروغلي، برونو دولوس، كلود شايي، رولان بيكار، بيرنار تريكو والجنرال دي كامس، والعقيد سغين دي بازيس، وفيليب تيبو، وبليزان (*Plaisant*) مستشار في الدولة مكلف بمحاضر الجلسات.

ونظرا للظروف السياسية والعسكرية التي كانت تمر بها فرنسا، ورغبة الرئيس ديغول في الوصول السريع لاتفاق ينهي الوضع في الجزائر، تحلى الوفد الفرنسي بإرادة قوية من أجل التغلب على المشاكل والمعوقات التي تحول دون الوصول إلى الغرض المطلوب، في المقابل تحلى الوفد الجزائري بديناميكية عالية، فقدم بعض التنازلات وأظهر ليونة كبيرة في مواقفه لقناعته بأن الطرف الفرنسي هذه المرة جاد في التوصل إلى اتفاق نهائي (فشار، 2001، ص 105).

وكان جدول الأعمال المقرر للقاء مزدحم جدا، إذ كان مقررا أن تستمر الجلسات لمدة ثلاث أيام إلا أنها استمرت 12 يوما، فكان لابد استكمال النقاط العالقة التي لم تنجز في محادثات روس، فعقدت الجلسة الأولى يوم 1962/3/7(الزبيري م.، 2007، ص167) في قصر الحظيرة بمدينة إيفيان التي مثلت المرحلة الأخيرة من المفاوضات، وحسب دحلب استؤنفت المحادثات على نفس وتيرة سابقاتها، إذ كانت رغبة الجميع الحصول على أكبر قدر ممكن من التنازلات بشأن

*المؤلف المراسل.

القضايا التي لم تحسم بعد، كما تم التطرق إلى أدق المسائل العالقة لضمان الوصول إلى اتفاق نهائي شامل يرضي الطرفين.

تناولت المفاوضات العلنية الأخيرة جميع القضايا التي تم تدارسها في محادثات روس، إلا أن الملف الخاص بالمرحلة الانتقالية نال حصة الأسد من النقاش، نظرا لوجود نقاط خلاف كثيرة بقيت محل خلاف، لذا تركزت النقاشات حولها، لأنها تتضمن الإجراءات والضمانات التي ستؤدي إلى إعلان الاستقلال. ومن بين المسائل التي تم بحثها أيضا وبصورة متكررة مشكلة: القوة المحلية والهيئة التنفيذية المؤقتة وإجراءات وقف القتال، أما بالنسبة للطرف الفرنسي فقد كان الأهم عنده البنود العسكرية والأقلية الأوربية، إذ اعتبرت هذه القضية مسألة أساسية في التدابير الفرنسية، فشغلت جزءا كبيرا من صفحات النص النهائي للاتفاقية (بلحاج، 2010، ص ص: 418 -417).

وفي اليوم الأخير من المفاوضات 1962/3/18، تمت قراءة النصوص الاتفاقية كاملة، وكان عددها 98 مادة تغطي جميع القضايا المتفق عليها، وعقب ذلك تم توقيع الاتفاقية من قبل الطرفين، ومباشرة بعدها، ألقى كلا من الرئيس الفرنسي ديغول ورئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة عبر موجات الإذاعة خطابا مشتركا أعلانا فيه وقف أطلاق النار في جميع الأراضي الجزائرية ابتداء من الساعة الثانية عشر من ظهر يوم 1962/3/19 (المجاهد، 1962).

3.5. مضمون الاتفاقية:

دونت مجمل الاتفاقيات في وثيقة رسمية من 93 صفحة، وقعها عن الوفد الجزائري كريم بلقاسم نائب رئيس الحكومة ووزير

*المؤلف المراسل.

الداخلية، وعن الوفد الفرنسي الوزراء الثلاثة لويس جوكس وجان دوبروغلي وروبير بيرو، في الساعة الخامسة والنصف مساء يوم 18 مارس 1962؛ ونصت الاتفاقية على اتفاق وقف القتال وضمت بيانا عاما يحدد المبادئ الأساسية للاتفاق، و7 إعلانات للمبادئ مقسمة حسب القطاعات المتفق عليها التي تناولت: المرحلة الانتقالية، تنظيم السلطة، الضمانات السياسية، البنود العسكرية، وضعية الأقلية الأوربية، الآليات التنفيذية لمراقبة وقف إطلاق النار وجاء ذلك في فصول؛ أهمها:

أ. **اتفاقية وقف إطلاق النار:**

المادة 1: تتوقف العمليات العسكرية وكل عمل مسلح في القطر الجزائري يوم 1962/3/19 الساعة الثانية عشرة.

المادة 2: يتعهد الطرفان بعدم اللجوء إلى أعمال عنف جماعية أو فردية، ويجب وضع نهاية لكل عمل سري مضاد للأمن العام.

المادة 3: تستقر قوات جبهة التحرير الوطني يوم وقف إطلاق النار داخل المناطق التي توجد بها. وتتم التنقلات الفردية لهذه القوات خارج المناطق المرابطة بها بدون حمل السلاح.

المادة 4: لن تنسحب القوات الفرنسية المرابطة على الحدود قبل إعلان نتائج استفتاء تقرير المصير.

المادة 5: ستتبع خطط مرابطة الجيش الفرنسي بحيث تمنع حدوث أي احتكاك.

المادة 6: تنشأ لجنة مختلطة لتسوية المسائل الخاصة بوقف إطلاق النار.

*المؤلف المراسل.

المادة 7: تقترح اللجنة الإجراءات التي يطلبها الطرفان خاصة فيما يتعلق بـ: إيجاد حل للحوادث التي تقع بعد إجراء تحقيق مستند إلى الأدلة، وحل المشاكل التي لم يكن في الإمكان تسويتها محليا.

المادة 8: يمثل كلا الطرفين في هذه اللجنة أحد كبار الضباط وعشرة أعضاء على الأكثر بما فيهم هيئة السكرتارية.

المادة 9: يقع مقر اللجنة المختلطة لوقف إطلاق النار في الصخرة السوداء.

المادة 10: إذا دعت الحاجة تمثل اللجنة المختلطة لوقف إطلاق النار بلجان محلية في الأقاليم، وتتألف من عضوين من كلا الفريقين وتسير على نفس المبادئ.

المادة 11: يطلق سراح جميع أسرى المعارك لكل من الفريقين لحظة تطبيق قرار وقف إطلاق النار في خلال عشرين يوما من تاريخ وقف إطلاق النار، وعلى الفريقين أن يخطرا هيئة الصليب الأحمر الدولية عن مكان أسراهم وعن كل الإجراءات التي اتخذت من أجل إطلاق سراحهم.

ب. **البيان العام للاتفاقية:**

هو عبارة عن ديباجة لمختلف إعلانات المبادئ القطاعية، وملخص للاتفاق العام الذي تم التوصل إليه بين الحكومة الفرنسية والحكومة الجزائرية المؤقتة، أي استقلال الجزائر في ظل التعاون مع فرنسا باعتباره حلا يستجيب لمصالح البلدين، ومن بين أهم محاور البيان العام نذكر:

*المؤلف المراسل.

الفصل الأول: تنظيم السلطات العامة خلال الفترة الانتقالية والضمانات الخاصة بتقرير المصير: تسيرها ثلاث مؤسسات وهي:

-هيئة تنفيذية مؤقتة (من 3 فرنسيين و9 جزائريين) ومن أبرز مهامها: إدارة الشؤون العامة الخاصة بالجزائر وحفظ النظام العام والإعداد لتنفيذ حق تقرير المصير.

-محكمة للنظام العام (متساوية الأعضاء).

-محافظ سام مؤتمن على سلطات الجمهورية الفرنسية، خاصة في ميادين الدفاع والأمن والمحافظة على النظام العام. ويترك البيان مهمة تحديد تاريخ استفتاء تقرير المصير ما بين 3 و6 أشهر للهيئة التنفيذية خلال شهرين منذ تنصيبها، أي منذ تشكيلها.

الفصل الثاني: الاستقلال والتعاون: ينص البيان في هذا الركن على:

-ضمان الجزائر المستقلة للمصالح الفرنسية والحقوق المكتسبة للأشخاص الطبيعيين و الاعتباريين.

- تقدم فرنسا بالمقابل مساعدة مالية سنوية خلال ثلاث سنوات قابلة للتجديد، تساوي حجم المبالغ الجاري تنفيذها (5 ملايين فرنك).

-حرية حركة الأموال بين البلدين بما يتلاءم مع التطور الاقتصادي والاجتماعي للجزائر.

-ضمان المصالح الفرنسية في الصحراء حسب العقود والامتيازات الممنوحة سابقا بالإضافة إلى تفضيل الشركات الفرنسية عند منح الرخص الجديدة في حالة التساوي في العروض مع الشركات

*المؤلف المراسل.

المنافسة ودفع مقابل حاجات فرنسا ودول منطقة الفرنك الأخرى من البترول بالفرنك.

الفصل الثالث: النظم الخاصة بالشؤون الحربية: ستنظم المسائل العسكرية إذا تم الاتفاق على استقلال الجزائر وعلى التعاون بين الجزائر وفرنسا طبقا للمبادئ التالية:

-ستنسحب القوات الفرنسية التي قل عدد جنودها ابتداء من وقف إطلاق النار من حدود الجزائر لحظة الانتهاء من استفتاء تقرير المصير.

- سيصبح عدد الجنود في خلال اثني عشر شهرا من تاريخ تقرير المصير 80.000 ويجب أن يعود هؤلاء لأوطانهم بانتهاء المدة الثانية المقررة بأربعة وعشرين شهرا.

- سينشأ بالتبادل هيئات عسكرية.

- تسمح الجزائر لفرنسا باستخدام قاعدة المرسى الكبير لمدة خمس عشرة عاما قابلة للتجديد باتفاق بين البلدين.

- تسمح الجزائر لفرنسا باستخدام بعض المطارات والأراضي والمناطق والمنشآت الحربية التي تراها لازمة.

الفصل الرابع: النظم الخاصة بالمنازعات:

-تحل فرنسا والجزائر المنازعات التي قد تحدث بينهما بالطرق السلمية سواء بالصلح أو التحكيم.

- تستطيع كل من الدولتين الالتجاء فورا إلى محكمة العدل الدولية إذا لم يتم الاتفاق على إجراءات هذه المحاكمات.

الفصل الخامس: نتائج استفتاء تقرير المصير:

*المؤلف المراسل.

بعد التصريح الرسمي الذي ذكر في المادة 27 من قانون تقرير المصير يشرع في تنفيذ القرارات المرتبطة بهذه النتائج، إذا تم الاتفاق على الاستقلال والتعاون:

-ستعترف فرنسا فورا باستقلال الجزائر.

-سيتم في الحال نقل الاختصاصات.

-تنفذ النظم التي أعلنها هذا التصريح العام والتصريحات المرفقة به في نفس الوقت.

-تنظم الهيئة التنفيذية المؤقتة خلال ثلاثة أسابيع انتخابات لتشكيل المجلس القومي الجزائري الذي ستستلمه سلطاتها.

ويكمل البيان العام ببيان الضمانات الخاصة بالأقلية الأوربية في الجزائر فضلا عن ستة إعلانات مبادئ خاصة بـ: التعاون الاقتصادي والمالي، استغلال الثروات الباطنية في الصحراء، التعاون الثقافي، التعاون التقني، المسائل العسكرية، تسوية الخلافات.

أما بالنسبة للضمانات الخاصة بالأقلية الأوربية فتتلخص أساسا في: المحافظة على جنسيتها الفرنسية خلال ثلاث سنوات مع ممارسة الحقوق المدنية الجزائرية وفق شروط محددة (الميلاد والإقامة المنتظمة).

-إجراءات خاصة لمشاركتها في بلديتي العاصمة ووهران.

-ي حالة التأميم يتم تعويضها تعويضا عادلا باتفاق مسبق، ويحق لها استعمال اللغة الفرنسية في المجالس المنتخبة وفي علاقاتها بالسلطات العمومية.

-لا يمكن متابعة أي من أفرادها بسبب أعمال ارتكبها خلال الأحداث التي عاشتها الجزائر قبل وقف القتال، أو مواقف وآراء عبر

*المؤلف المراسل.

عنها قل استفتاء تقرير المصير. ويتناول بيان الضمانات وإعلانات المبادئ تفاصيل مجمل القضايا الواردة في البيان العام كما سبقت الإشارة إليها.

ج. أصداء توقيع الاتفاقية:

أحدث الإعلان عن توقيع الاتفاقية بين جبهة التحرير الوطني وفرنسا صدى كبير في الأوساط السياسية العربية والدولية: فقد صرح القادة العرب عن اعتزازهم بالانتصار التاريخي للشعب الجزائري، فصرح الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، قائلا: "إنه يوم عظيم في تاريخ المغرب العربي، هذا الذي أعلن فيه وقف القتال بعد كفاح بطولي مرير دام أكثر من سبع سنوات شنه الشعب الجزائري على قوى الظلم والطغيان" (المجاهد، 1962).

فيما علق الرئيس المصري جمال عبد الناصر، قائلا: "إن قرار وقف القتال الذي انتظرناه طويلا يفتح الطريق للتقارب بين فرنسا والثورة العربية، وهو لا يعني نهاية الكفاح بل بدايته الحقيقية" (المجاهد، 1962). وأرسل رئيس الجمهورية السورية ناظم القدسي برقية إلى الرئيس بن خدة ،عبر فيها عن أخلص التهاني القلبية للشعب الجزائري وجيشه الباسل والحكومة الجزائرية ومجلس ثورتها بتوقيع اتفاقيات وقف إطلاق النار في الجزائر الحبيبة (جريدة المجاهد، 1962). وبعث الملك السعودي سعود برقية إلى الرئيس بن خدة يعرب فيها للشعب الجزائري وحكومته عن "أصدق التهاني القلبية في هذا اليوم الأعز من تاريخ معارك الحق والحرية" (المجاهد، 1962).

*المؤلف المراسل.

وبعث الرئيس السوفيتي نيكيتا خروتشوف برقية إلى رئيس الحكومة المؤقتة بن خدة، قائلا فيها: "إن الإذاعة والبرق حملتا لنا نبأ الانتصار التاريخي للشعب الجزائري البطل خلال المفاوضات بين الحكومتين الجزائرية والفرنسية، لقد حصل اتفاق حول تقرير المصير للجزائر كدولة مستقلة وذات سيادة وحول انتهاء الحرب في الجزائر، وأضاف قائلا: "سيدي الرئيس باسم شعب الاتحاد السوفيتي وباسم الحكومة السوفيتية و باسمي الخاص، أن أهنئ بكل حرارة الشعب الجزائري والحكومة المؤقتة الجزائرية بهذا الانتصار الكبير" (المجاهد، 1962).

واعتبرت القيادة الكوبية انتصار الجزائر انتصارا لكوبا، وأن الاتفاق الحاصل تتويج للمرحلة الأولى من مشروع الثورة الجزائرية الملحمي"، وفي يوغسلافيا استقبل الشعب النبأ بفرح لا مثيل له ورقص في الشوارع وعبرت الحكومة عن ابتهاجها بنبأ وقف القتال، واعتبر الرئيس اليوغسلافي جوزيف بروس تيتو "الاتفاق مساهمة حاسمة في التسوية السلمية للنزاعات في العالم" (عباس، 2007، ص 723).

وبعث الرئيس الكندي برقية إلى الرئيس بن خدة يهنئه فيها على النصر الكبير، كما أرسل السكرتير العام للأمم المتحدة رسالة يهنئ بحرارة حكومة الجزائر ويشيد بتأثير عميق إعلان انتهاء الحرب، واعترف شوان لاي الوزير الأول الصيني بإيجابية الاتفاقيات، قائلا: "إن التكتيك الذي اتبعه الجزائريون خلال المفاوضات صائب".

خاتمة:

*المؤلف المراسل.

من خلال مقالنا "**مسيرة المفاوضات بين جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية: إتفاقيات إيفيان أنموذجا**" خرجنا بالنتائج الآتية:

كانت المفاوضات بين الطرفين أمرا حتميا لا مفر منه، لاسيما وأن موازين القوى قد تغيرت في غير صالح فرنسا، بعد أن قوي عود جبهة التحرير الوطني، وتنامي التأييد العربي والدولي لها، وتزايدت معارضة حرب الجزائر في الأوساط الشعبية والرسمية الفرنسية.

دامت المفاوضات لسنوات طويلة وكانت شاقة؛ وأظهرت حجم المناورات الفرنسية للالتفات على مطالب الجبهة من أجل تحقيق أكبر قدر من المكاسب، ولم يكن رضوخ فرنسا لمبدأ التفاوض إلا نتيجة الانتصارات العسكرية التي حققها جيش التحرير والانتصارات السياسية التي حققتها الجبهة، الأمر الذي اقنع الساسة الفرنسيين باستحالة تحقيق الانتصار العسكري في الحرب مهما طالت.

أجبرت فرنسا على الاعتراف بأن الجبهة هي الممثل الشرعي للشعب الجزائري، وفشلت كل محاولاتها لإدخال أطراف أخرى في المفاوضات، بعد رفض الجبهة لأي طرف يقاسمها بأن يكون ممثلا للشعب الجزائري، كما أصر المفاوض الجزائري على أن الجزائر كل لا يتجزأ، ما أفشل المخطط الفرنسي في فصل الصحراء عن الجزائر.

حققت الاتفاقيات لكل طرف بعضا من الأهداف الأساسية التي سعى لها، ما سهل عملية التنازل المتبادل للوصول إلى تسوية شاملة، فقد كانت الأهداف السياسية هي الأساس في نظر الجبهة، في حين أن الأهداف الاقتصادية والعسكرية هي الأهم لدى فرنسا.

*المؤلف المراسل.

قناعة جبهة التحرير الوطني بأنه لا مفر من التفاوض، لأن إطالة أمد الحرب سيكون في غير صالحها نظرا لتفاوت حجم القوة العسكرية، وانعكاساتها على الجزائريين؛ وبذلك لم يكن هنالك من حل سوى الاتفاق على تسوية تحقق لكليهما ما هو مهم بالنسبة له، وهذا ما تجسد في اتفاقيات إيفيان رغم مما تضمنته من قيود لاستغلال الجزائر اقتصاديا إلا أن التسوية كانت ضرورية.

مثلت الاتفاقيات انتصارا سياسيا للثورة الجزائرية رغم اشتمالها على نقائص عدة، إلا أنها حققت الأهداف السياسية للجبهة، وهي (الاستقلال الوطني وحرمة التراب الوطني ووحدة شعبه وحرية القرار السياسي)، وفي المقابل حققت فرنسا أهدافها الاقتصادية وأشكال التعاون بين البلدين، وتم التوصل إلى تسوية لكن التصورات الفرنسية هي التي تحققت بوجه عام، لذا كان الطرف الفرنسي راضيا تماما عنها، ووصفها ديغول بقوله: "يوجد في هذه الاتفاقيات كل ما أردنا أن يوجد فيها" (ديغول، 1986، ص 132)، وشمل هذا الارتياح الرسمي الفرنسي كل المجالات باستثناء قضية الأقلية الأوربية التي أثارت بعض التحفظات والندم للحصول على الضمانات التي نصت عليها الاتفاقيات.

إذا كانت إتفاقيات إيفيان انتصارا عظيما للشعب الجزائري، إذ أوجدت صيغة تفاهم نهائية أعادت للجزائريين حقوقهم ووحدة ترابهم الوطني، وبالمقابل حفظت ماء وجه لفرنسا بأن حافظت على بعض الامتيازات الاقتصادية الاجتماعية العسكرية الثقافية للفرنسيين. وبعد أخذ ورد ووضع أرضية تفاهم مشتركة، وميثاق يحدد حقوق وواجبات

*المؤلف المراسل.

كل طرف، وقعت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومة الفرنسية اتفاقيات الجولة الثانية لمفاوضات إيفيان في 18 مارس 1962.

التعليقات:

1 -بعد أن فشلت السلطات الاستعمارية الفرنسية في القضاء على الثورة بالقوة عمدت إلى تغير استراتيجيتها العسكرية في محاربة جيش التحرير، فاعتمدت على التعبئة العسكرية الضخمة، وعُهد للرئيس ديغول بوضع الخطط العسكرية وأوكل تنفيذها للجنرال موريس شال، الذي أعد "مخطط شال" للقضاء على الثورة عام 1959، ويعتبر هذا المخطط من أضخم المخططات العسكرية خلال الحقبة الاستعمارية بأكملها، وكان أصعب تحد واجهه جيش التحرير الوطني، وعانى الجزائريون من آثار المخطط من تنكيل وقتل وتدمير الذي مارسته القوات الفرنسية، وكان لصمود جيش التحرير ودعم الشعب له أن مكنه من تجاوز هذه المحنة وإفشال المخطط، مما أجبر الرئيس ديغول على تغيير سياسته من العمل العسكري إلى التفاوض والاعتراف بحقوق الشعب الجزائري(العبيدي، والعبيدي، 2020، ص ص: 375 -373).

2 -في 10/3/ 1958 أعلن الرئيس ديغول عن مخططه الاجتماعي والاقتصادي خلال خطابه الذي ألقاه بقسنطينة، والمعروف باسم "مشروع قسنطينة" وهو مخطط خماسي للفترة ما بين (1959 -1963)، استمد خطوطه العريضة من دراسة الآفاق العشرية التي وضعت في الأيام الأخيرة من عهد الوزير المقيم روبير لاكوست (*Robert LACOSTE*)، واستند المخطط على فرضية بقاء الأقلية الفرنسية في الجزائر باعتبارها العمود الفقري للمجتمع الاستعماري، وكان هدف المخطط وفق المسؤولين الفرنسيين وفي مقدمتهم الرئيس ديغول التحضير لشراكة مستقبلية تسمح بالحفاظ على العلاقات بين الطرفين وتطويره. واستقبل مخطط قسنطينة منذ البداية بنوع من التحفظ والشك ليس من أنصار "الجزائر الفرنسية" فحسب بل حتى من بعض أعضاء الحكومة الفرنسية ذاتها، لأنه تضمن مجموعة من الإجراءات الخاصة بتطوير الحياة الاجتماعية للجزائريين لكن بشكل انتقائي ومحدود، لأن هدف الخفي للرئيس ديغول من مخططه هذا هو القضاء على الثورة

*المؤلف المراسل.

الجزائرية عبر برنامجه الإصلاحي، إلا أن مخططه رفض من جميع الأطراف: المستوطنين والجزائريين على حد سواء، بإيعاز من الجبهة التي تفطنت للفخ الذي نصبه ديغول لها (شريط وآخرون، 2007، ص ص: 211 -208).

3 -مع تحقيق الثورة الجزائرية نجاحات دبلوماسية وانتصارات عسكري، حاول الرئيس ديغول القيام ببعض المناورات السياسية كسلم الشجعان، وترجع أولى خطواته في هذا الاطار لخطابه الذي ألقاه يوم 1958/10/3، دعا فيه الجبهة إلى إلقاء السلاح ووقف الحرب، وكرر هذه الدعوة لاحقا يوم 1958/10/23 وكان الهدف منها: إفراغ الثورة من محتواها الحقيقي وإظهارها على أنها ثورة جياع وليس ثورة حرية واستقلال؛ ومحاولة زرع بذور الفرقة بين الداخل والخارج فيما يخص قيادة الثورة؛ وتكريس روح الإحباط بين صفوف جنود جيش التحرير وعزل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لمنعها من التركيز على تدويل القضية الجزائرية(العبيدي، والعبيدي، 2020، ص ص: 235-234).

4- لم تتأخر الاتصالات والمفاوضات السرية بين فرنسا والجبهة بعد اندلاع الثورة، إذ جرت عدة لقاءات كانت المبادرة فيها من طرف الحكومة الفرنسية، غير أن هذا لا يعني جنوحها للسلم، ولا يعكس رغبتها الحقيقية في حل القضية الجزائرية وإنهاء القتال، بقدر ما كان محاولة منها لجس نبض قادة الثورة، والبحث عن ثغرات لإحداث انشقاقات داخل قيادة الثورة، وعلى الرغم من كثرة اللقاءات التي جرت بين الطرفين إلا أنه المفاوضات باءت بالفشل، وذلك لعدة أسباب أبرزها: عدم جدية فرنسا وعدم استعدادها للمضي قدما في مسار حل القضية الجزائرية، وفي المقابل تمسكت جبهة التحرير بمسألة تقرير المصير والاستقلال الكامل (أوسليم، 2009، ص ص: 184 -181)

5 -عقد هذا الاجتماع بناء على مقترح الوسيط السويسري أوليفي لونغ بعد أن نجح في تقريب وجهات النظر بين الطرفين واستعدادهما في مواصلة المفاوضات (يخلف، 2015، ص: 351).

6 -زادت مخاوف الرئيس ديغول من تفاقم الأوضاع في الجزائر اثر تنامي نشاط المنظمة السرية في الاغتيالات، فقد أصبحت الحكومة الفرنسية عاجزة عن

*المؤلف المراسل.

السيطرة على الأوضاع، فكان التوجيه بضرورة التواصل السريع للاتفاق والابتعاد عن المراوغات، والتأكيد على أن القضية الجزائرية يجب أن يتم التفاوض (فشار، 2001، ص 102).

قائمة المصادر والمراجع:

1 -أزغيدي محمد لحسن، (2009). **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956 -1962**، الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع.

2 -بن آزواو فتح الدين، (2016/6/28). "المواجهة بين جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية لمصالي الحاج (1962 -1954)". **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، مج 6، ع 10، ص ص 72 -55.

3 -أوسليم عبد الوهاب، (2018/9/1). الاتصالات السرية لممثلي الحكومة الفرنسية "غي مولي)" بجبهة التحرير الوطني أفريل -سبتمبر 1956". **المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية**، مج 1، ع 1، ص ص 181 -184.

4 -بلاح بشير، (2000). **موجز تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1830 -1962**، الجزائر: دار المعرفة.

5 -بلجة عبد القادر، (2018/12/1). "المفاوضات بين الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من السرية للعلنية 1962 -1956". **مجلة متون**، مج 10، ع 2، ص ص 195 -180.

6 -بلحاج صالح، (2010). **تاريخ الثورة الجزائرية**، الجزائر، دار الكتاب الحديث.

7 -بوحوش عمار، (1997). **التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962**، ط 1، بيروت: دار الغرب الإسلامي.

8 -بوعزيز يحي، (2001/10/11). "مكانة ثورة أول نوفمبر 1954 بين الثورات العالمية ودورها في تحرير الجزائر"، **مجلة المصادر**، مج2، ع2، ص ص 33 -66.

9 -بوعزيز يحي، (سبتمبر -أكتوبر 1979). "ملامح عن ثورة أول نوفمبر الجزائرية ومواقف دوغول اتجاهها لغاية مظاهرات ديسمبر 1960"، **مجلة الأصالة**، السنة 8، عدد 73 -74، ص ص (23 -40).

10 -**جريدة المجاهد**. (20 مارس 1962). **عدد** 117.

11 -**جريدة المجاهد**. (25 6, 1961). **عدد** 82.

*المؤلف المراسل.

12 -**جريدة المجاهد**. (5 6, 1962).

13 -جنيدي خليفة وآخرون، (1986). **حوار حول الثورة**، مج 2، الجزائر: المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام.

14 -بن خدة بن يوسف. (2004). **شهادات ومواقف**، ط 1 ، الجزائر: دار النعمان للنشر والتوزيع.

15 -خضير إدريس، (2006). **البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1962 -1830**، مج 2، الجزائر: دار الغرب للنشر والتوزيع.

16 -بن خليف .ع،(2009) . **تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال**، ط 1، الجزائر : دار طليطلة.

17 -ديغول شارل، (1986). **مذكرات الأمل**، ط 2،ترجمة: سموحي فوق العادة بيروت: عويدات للنشر.

18 -الزبيري العربي. (1984). **الثورة في عامها الأول. قسطينة**، الجزائر: دار البعث.

19 -الزبيري محمد العربي، (2007). **الثورة التحريرية 1962 -1954**، الجزائر، الجزائر: دار هومة.

20 -زغدود علي، (2004)، **ذاكرة ثورة التحرير الجزائرية**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر.

21 -شريط عبد الله، **الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1962**، الجزائر: منشورات وزارة المجاهدين.

22 -شريط لخضر وآخرون، (2007). **استاتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية**، الجزائر: المركز الوطني للدراسات والبحث.

23 -عباس محمد، (2007). **نصر بلا ثمن: الثورة الجزائرية (1954 -1962)**، الجزائر: دار القصبة.

24 -العبيدي علي والعبيدي صباح نوري، (2020). **رموز وشخصيات من تاريخ الثورة الجزائرية**، ط 1، بعقوبة، العراق:مطبعة جامعة ديالى.

25 -العبيدي علي، (2018). **صور من الحراك الشعبي والرسمي العراقي اتجاه الثورة الجزائرية: دراسات تاريخية**، تلمسان: النشر الجامعي الجديد.

*المؤلف المراسل.

26 -العسلي بسام، (2010). **الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية**، الجزائر: دار الرائد.

27 -علية عثمان الطاهر، (1999)، **الثورة الجزائرية أمجاد وبطولات**، ط 2، الجزائر: المطبعة العصرية للفنون المطبعية.

28 -عمورة عمار، (2006). **الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962**، مج 1، الجزائر: دار المعرفة.

29 -مالك رضا مالك، (2003). **الجزائر في إيفيان تاريخ المفاوضات السرية (1956 -1962)**، ط 2، ترجمة: فارس غضوب، بيروت، لبنان: دار الفارابي.

30 -مسعود سيد أحمد علي، (2016/1/1). "المجلس الوطني للثورة الجزائرية وعروض ديغول لإحلال السلام 1959/1961". **مجلة البحوث والدراسات**، مج 13 ع 21، ص ص (310 -289).

31 -منغور أحمد، (2006). **موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954 -1962**. رسالة ماجستير في التاريخ غير منشورة، جامعة قسنطينة.

32 -هشماوي. م، (1986)، **جدور نوفمبر 1954 في الجزائر**. الجزائر: دار هومة.

33 -يخلف الحاج عبد القادر، (أكتوبر 2015). "المفاوضات الجزائرية الفرنسية (المعركة السياسية)". **مجلة عصور الجديدة**، جامعة وهران 1، مج 5، ع 20، ص ص 340 -365.

34 -يوسفي .أ، (2011)، **منظمة الجيش السري ونهاية الثورة الجزائرية**، ترجمة:ع. بوجلة، الجزائر : موفم للنشر.

*المؤلف المراسل.